الفصل الاول

الحالة الاقتصادية لفرنسا قبل الثوره و بعدها

- نظام الضرائب
- تأخر الصناعة
- النقابات الطائفية
- تأخر التجاره
- اضطرابات مالية فرنسا
- محاولات الاصلاح
- النتائج الاقتصادية لقيام الثوره

أن فساد النظام السياسى والاجتماعى فى فرنسا فى القرن الثامن عشر لم يكن وحده كافياً لقيام الثورة فى تلك البلاد ، بل كان من العوامل غير المباشرة لقيامها ، لأنه حمل الناس على السخط على الحالة الراهنة والتفكير فى أصلح الوسائل لتغييرها والتخلص من مساوئها ، أما السبب المباشر لقيام الثورة فهو فساد الحالة الاقتصادية التى بلغت درجة لا يمكن احتمالها ، نظراً لان الحكومة صارت عاجزة عن الحصول على المال اللازم لمصروفاتها المتعددة. ولا غرابة فى ان تكون الاسباب الاقتصادية هى التى دفعت فرنسا إلى الثورة إذ أن للماديات أثراً لا ينكر فى نفسية الانسان وتكوين مشاربه وآرائه، فقد يستطيع الإنسان أن يطمس بعض الحقائق ويتعامى عن بعض المساوئ، ولكنه لا يستطيع ان يتغاضى طويلاً عن آلام الجوع والفقر، أو ان يرضخ مستسلماً لمن يسلبه ثروته ويضيق عليه رزقه ، أو يفسد عليه صناعته او زراعته ، إذ عند ذلك ينطلق لسانه من عقاله ، وتدب شجاعة المستميت فى قلبه ، ويثور دفاعاً عن رزقه ومصالحه ، مهما عرف عنه من الاستكانه وضعف العزيمة.

وقد كانت المساوئ الاقتصادية قبيل نشوب الثورة الفرنسية متعددة ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

نظام الضرائب :

ان طبقة صغار الملاك التى صارت بعد الثورة الفرنسية من اهم طبقات المجتمع وأشدها تمسكاً بالنظام الجديد ورضاء عنه ، كانت قبل الثورة من اكثر الطبقات شخطاً على نظام الحكم وتشوقاً إلى تغييره ، لأن المزارع الصغير الذى كان معتمداً على فلاحة ارضة للحصول على قوته وقوت أسرته، احتمل عبئاً هائلاً من الضرائب أثقل عاتقه وضيق عليه روقه، وماذلك إلا لأن كبار الملاك من الاشراف ورجال الكنيسة كانوا لا يحتملون نصيبهم من

الضرائب ، فبقى المالك الصغير وحده المصدر الرئيسى لا يراد الدولة وذلك فى وقت كثرت فيه المصروفات العامة، وبرعت فيه الطبقات الممتازة فى التفنن فى البذخ والترف.

ولقد كانت أهم معايب نظام الضرائب فى فرنسا ما يأتى:

١-**ظلمه:** إذ كان المالك الصغير على الرغم من فقره يحتمل وحده كثيراً من الضرائب التى يعفى منها الأشراف ، مثل ضريبة العقار.

٢-**فداحته:** فأن المزارع كان ملزماً بدفع ضرائب متعددة ولأغراض متنوعة، فبينما كان يدفع للشريف فى مقاطعته كثيراً من الضرائب الاقطاعية كنصيب معين من المحصول وأجر محدد لطحن الغلال وعصر الكروم، فانه كان يدفع الزكاة للكنيسة ويسدد ما عليه من الضرائب للحكومة .

وقد قدر انه فى كل ١٠٠ فرنك من دخل المزارع كان الشريف يستولى على ما قيمته ١٤ فرنكاً والكنيسة على ١٤ فرنكاً والحكومة على ٥٣ فرنكاً ، ولذا لا يتبقى للمزارع إلا ١٩ فرنكاً لسد حاجاته الكثيرة.

ويتبين من ذلك أن الضرائب كانت سبباً فى إفقار الشعب وبؤسه ، مع أنها يجب أن ترمى إلى إسعاده ونفعه.

وكان فى مقدمة الضرائب التى شكي منها المزارعون ضريبتان:

(أ) ضريبة العقار (Taille) وكانت طبقة العامة تدفعها على ما تملك من حقول ومساكن.

(ب) ضريبة الملح (Gabelle) إذ كانت الحكومة تحتكر الملح وتحدد له اسعاراً مختلفة باختلاف الأقاليم ، وتلزم كل فرد بشراء قدر معلوم من الملح كل عام .

٣-**طريقة جمع الضرائب** : كانت الضرائب غير محدودة المقدار ويكلف بجمعها الملتزمون الذين يتعهدون للحكومة بسداد الضرائب المطلوبة عن أقاليمهم ، ثم يعمدون إلى جمع ما يمكن ابتزازة من الناس . فكان من يجسر على الظهور بمظهر الثروة والرخاء ينال نصيباً كبيراً من نصيب من يتظاهر بالفقر لكى يتخلص من تعسف الحياة . ولذا كان سكان الريف فى فرنسا مضطرين الى اخفاء ثرواتهم وحرمان أنفسهم منها ، وكانت تظهر عليه مظاهر الانحطاط والفقر المدقع.

٤-**كثرة الضرائب غير المباشرة:** كالضرائب الجمركية والضرائب على السلع المحتكرة ، وكان جميع السكان غنيهم وفقيرهم متساوين فى دفع تلك الضرائب ، ولذا كان الفقراء اكثر شعوراً بها وتألماً من الأغنياء .

ولهذه الأسباب كانت حالة صغار المزارعين فى فرنسا مما يرثى له، فلا عجب إنهم قاموا بدور خطير إبان الثورة ، فنهبوا أملاك الأشراف وأحرقوا قصورهم وشتتوا شملهم ، وكانوا من اكبر أعوان الثورة فى نشر لهيبها فى كل أنحاء الريف.

تأخر الصناعة:

كانت صناعة فرنسا فى القرن الثامن عشر اكثر تاخراً منها فى انجلترا ، فقد نجحت تلك الدولة الأخيرة فى إدخال تعديل خطير على نظام الصناعة فيها بعد سنة ١٧٦٠ ، واكثرت من استخدام الآلات الحديثة وتعددت فيها المصنوعات الجديدة ، واتسعت سبل العمل والرزق امام سكان المدن فيها ، مما عاد عليهم وعلى البلاد كلها بالثروة الطائلة فى حين أن صناعة فرنسا بقيت يدوية ومتأخرة كما كانت فى العصور الوسطى ، ولم تعرف كيف تستفيد من التحسينات الجديدة التى ادخلت على صناعة انجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال

فى فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية، وكثرة القيود التى أدخلت على صناعة انجلترا بسبب قلة رؤوس الأموال فى فرنسا ولاتساع نفوذ النقابات الطائفية ، وكثرة القيود التى كانت تقيد بها حرية العمل والعمال.

النقابات الطائفية (Guilds):

قامت تلك النقابات فى فرنسا كما فى أغلب الدول الأوربية فى القرن الثانى عشر ، وقد أدت فى مبدأ عهدها خدمات جليلة للصناعة ، غير أنه فى القرن الثامن عشر أصبحت مساوئها اكثر من محاسنها وصارت من اكبر العقبات فى سبيل تقدم الصناعة .

- **تكوينها:** كانت تتألف من المشتغلين بحرفة معينة سواء أكانوا من العمال المأجورين أم المستغلين لحسابهم الخاص . وكان شرط القبول فى عضوية النقابة أن يصل العامل إلى مستوى رفيع فى صناعته ، وأن يقدم للنقابة تحفة فنية تثبت هذا التفوق.
- **أغراضها:** كانت تلك النقابات ترمى الى خدمة أعضائها بكل الوسائل وأهمها ما يأتى:

١- المحافظة على رفع مستوى الصناعة وذلك بعدم الترخيص للعامل بممارسة مهنته الى ان ينضم الى عضوينقابته ولا يكون ذلك إلا بعد إثبات تفوقه فى عمله . وهذا هو السبب فيما خلفته لنا العصور الوسطى من البدائع الفنية الرائعة فى مختلف الصناعات.

٢- تقليل المنافسة بين أعضاء المقابة الواحدة لأن ذلك يعود بالفائدة على المنتج وإن أدى إلى الضرر بالمستهلك : وقد اتخذ تقليل المنافسة وسائل متنوعة كتنظيم الحصول على المواد الخام وتحديد الانتاج

والأسعار والأسواق ، وهى كلها عوامل مرتبطة بعضها ببعض . غير أن تقليل المنافسة أدى فى نهاية الأمر إلى تحديد عدد المشتغلين بمهنة معينة لكى لا يزيد الانتاج فتهبط الأسعار.

- **فوائدها:** لم تكن فوائد النقابات الطائفية مقصورة على أعضائها، فأن رفع مستوى الصناعة وتقليل المنافسة بين الصناع يعود بالفائدة على المستهلك أيضاً ، إذ كثيراً ما تؤدى المنافسة الشديدة إلى التغرير بالجمهور ، وانحطاط السلع من حيث خاماتها وجودتها ، هذا فضلاً عما يصيب ضحايا المنافسة من الخسائر الفادحة أو البطالة ، ولذا ظهرت فوائد النقابات الطائفية واضحة فى العصور الوسطى عندما كان عدد السكان محدوداً وإقبالهم على المصنوعات قليلاً.

- **مضارها:** أما فى القرن الثامن عشر فان تزايد عدد السكان ورغبتهم فى التوسع فى الانتاج اصطدمت بقيود النقابات الطائفية ، فأصبحت تلك النقابات عاملاً من عوامل الجمود والتأخر لأنها كانت تقاوم كل جديد فى طرق الصناعة وتضيق سبيل العمل أمام الصناع ، رغبة منها فى تحديد الانتاج وصار العامل الذى تحرم عليه النقابة الاشتغال بمهنة معينة ملزماً إما بالخضوع للنقابة او الخروج عن دائرة نفوذها فى المدينة ، وممارسة عمله فى الريف ، ولذا كثر التذمر والشكوى من النقابات سواء أكان ذلك من جمهور المستهلكين او المنتجين ، وصار إلغاؤها فى طليعة الاصلاحات المطلوبة.

تأخر التجارة:

كانت تجارة فرنسا كصناعتها أكثر تأخراً من تجارة أنجلترا فى القرن الثامن عشر سواء من وجهة التجارة الخارجية ام الداخلية ، وكان تأخر التجارة الخارجية راجعاً للأسباب الآتية:

١-تأخر الصناعة ، فقد بقيت يدوية وقليلة الانتاج والتنوع ، ولذا لم تكن فرنسا بحاجة الى كثير من المواد الخام كانجلترا ، كما لم يكن لديها كثير من السلع المصنوعة التى يمكن تصديرها.

٢-فقد فرنسا لأغلب مستعمراتها فى أثناء القرن الثامن عشر ، إذ نجحت انجلترا فى الاستيلاء على مستعمرات فرنسا الغنية كالهند وكندا ووسط الولايات المتحدة ، وذلك بسبب كثرة مشاغل فرنسا الحربية فى أوربا وضعف قوتها البحرية بالنسبة إلى قوة انجلترا . وقد أدى فقد فرنسا لمستعمراتها الى نقص واضح فى تجارتها الخارجية وزيادة واضحة فى تجارة انجلترا ، نظراً لما للمستعمرات من الأهمية التجارية الكبيرة للدول التابعة لها ، فان تلك الدول تستطيع أن تحتكر ما تشاء من سلع مستعمراتها ، كما تضمن تصريف غلاتها فى أسواق تلك المستعمرات والتغلب على كل منافسة اجنبية فيها.

٣-قلة رؤوس الأموال فى فرنسا بسبب الارتباك المالى الشديد الذى أصاب البلاد فى خلال القرن الثامن عشر ، لذا حرمت تجارة فرنسا من الأموال اللازمة للصرف عليها وتشجيعها ، وضعف روح الثقة فى النفوس.

أما التجارة الداخلية فقد كان تأخرها يرجع إلى العوامل السابقة ويضاف إليها ما يأتى:

١-ضعف القوة الشرائية بين عامة الشعب بسبب فداحة الضرائب وانتشار الفقر ، فكان ما يتبقى من دخل الفرد غير كاف إلا لسد حاجاته الماسة ، ولذا قل الشراء والتعامل إلى الحد الأدنى ، وعلى الرغم من إغراق الطبقات الممتازة فى الترف وما استلزمه ذلك من كثرة المشتريات وتنوعها ، فأن ذلك كان لا يعوض على التجارة ما فقدته من إحجام أغلبية الشعب عن الشراء بسبب الفقر.

٢-كثرة الجمارك الداخلية : كانت فرنسا مقسمة إلى مناطق جمركية عديدة على الرغم من وحدتها السياسية ، فاذا انتقلت التجارة من منطقة إلى اخرى وجب عليها أن تدفع الضرائب الجمركية المفروضة ، مما أدى الى غلاء ثمن السلع وقلة رواجها ، وكانت تلك الحواجز الجمركية من أكبر العقبات فى سبيل انتشار التجارة كما نشأ عنها الأضرار الآتية:

(أ) اختلاف أسعار السلعة الواحدة فى المناطق الجمركية المختلفة ، فبينما كان المنتجون يشكون فى منطقة من هبوط الأسعار بسبب وفرة إنتاج سلعة معينة وصعوبة تصريفها، كان المستهلكون فى منطقة أخرى يضجون من غلاء أسعار تلك السلعة بسبب كثرة الطلب عليها وقلة المعروض منها.

(ب) انتشار التهريب بسبب الرغبة فى التخلص من دفع الضرائب الجمركية العالية ولكثرة الأرباح الناتجة عن رواج السلع المهربة . ولا جرم أن التهريب يزيد كلما زادت القيود الموضوعة على التجارة، ويعتبر انتشار التهريب من اكبر الأخطار التى تهدد الأمن لأنه يؤدى إلى تكوين جماعات اجرامية كبيرة الثروة وكثيرة العدد والنفوذ ، فتعمل على تقويض النظام ومقاومة الحكومة بكل الوسائل دفاعاً عن مكاسبها وأعمالها غير المشروعة.

لهذا كله كان شكان المدن فى فرنسا يضجون من سوء حالتهم الاقتصادية بسبب تأخر الصناعة والتجارة ، وينظرون بعين الحسد إلى سكان المدن فى انجلترا الذين كانوا اسعد منهم حالاً بسبب تحررهم من القيود والأنظمة العتيقة، ولاهتمام حكومتهم بعمل كل ما يؤدى الى اسعادهم وتقدمهم. فلا عجب أن اصبح سكان المدن فى فرنسا لا يرون وسيلة للتخلص من المساوئ الاقتصادية التى انتابتهم إلا بتغير نظام الحكم الرجعى الذى خضعوا له قروناً عديدة، فكانوا من أشد أنصار الثورة والعاملين على فوزها.

اضطراب مالية فرنسا :

إن فساد الحالة المالية فى فرنسا واضطراب شئونها الاقتصادية قبيل الثورة لم يكن من عمل لويس السادس عشر ، بل كان من اهم ما ورثه عن آبائه عند ماتولى الحكم سنة ١٧٧٤، فقد كانت فرنسا عند توليته تشكو من مشكلتين ماليتين عظيمتين وهما: فداحة مصروفات الحكومة ، وقلة إيراداتها.

- **فداحة المصروفات:** كانت فداحة المصروفات ترجع إلى السببين الآتيين:

١- سنة الاسراف الشديد والغلو فى الترف التى أوجدها لويس الرابع عشر والتى كانت من أهم ما ميز حاشية ملوك فرنسا فى القرن الثامن عشر.

ولقد حاول لويس السادس عشر ان يضرب مثلاً صالحاً لحاشيته فعمد إلى الاقتصاد فى النفقات والابتعاد عن الترف ولكنه فشل فى محاولته.

٢- كثرة ديون الحكومة بسبب تعدد الحروب التى اشتبكت فيها فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر ، ولم تجن منها البلاد سوى الهزيمة والخسائر الفادحة فى المال والرجال .

- **قلة الإيراد:** أما قلة إيراد الدولة فكانت ترجع الى فساد نظام الضرائب وعدم مرونته ، إذ كانت الطبقات الغنية والقادرة على دفع الضرائب الكثيرة معفاة من نصيبها العادل من تلك الضرائب . وكانت تقاوم كل محاولة ترمى إلى تحميلها عبئاً من الضرائب يتناسب مع ثروتها الطائلة . فى حين أن الطبقات الفقيرة كانت هي المورد الرئيسى لايراد الدولة وكانت عاجزة عن احتمال أية زيادة فى الضرائب .

محاولات الاصلاح:

كان لويس السادس عشر ميالاً بطبعه إلى إصلاح ما فسد من النظام القائم وتطبيق ما يمكن تطبيقه من الآراء الحديثة التى ذاعت فى عصره . وقد اعلن فى السنوات الاولى من حكمة كما أعلن فى الساعة الاخيرة من حياته "أنه يحب شعبه" ولا ريب ان التاريخ لا يعرف دليلاً قوياً لدحض تلك العبارة ، غير أنه لسوء الحظ فشل فى كل محاولاته لاصلاح الحالة ، لأنه لا يكفى لتنفيذ الاصلاح توفر النية الحسنة من جانب الحاكم إذا كانت تعوزه الارادة القوية التى تتغلب على كل مقاومة .

- **ترجو:** كانت الوزارة الاولى فى عهد لويس السادس عشر تحت رئاسة (موريبا) وكان أبرز اعصائها (ترجو) وزير المالية الذى كان من أنصار جماعة الفيزيو كرات واشتهر بنزاهته وكفاءته وقوة شخصيته . وعلى الرغم من أنه لم يحتفظ بالحكم إلا سنة وثمانية شهور ، ومن أن اصلاحاته العديدة زالت بعد إقالته، إلا أن الناس فيما بعد كانوا ينظرون إلى عصره كأنه العصر الذى أتيحت لفرنسا فيه فرصة التخلص من خطر الثورة المحدقة بها لو أمكن تنفيذ الاصلاحات بيد حديدية . وقد عمل ترجو على إدخال النزاهة وحسن الإدارة فى أعمال الحكومة ، وعلى إضعاف السلطة الكبيرة التى تتمتع بها الكنيسة ، وعلى تعديل نظام الضرائب بما يتفق مع حاجة الدولة ومادئ الانصاف وعلى تحرير التجارة الداخلية والخارجية .

ولكن سياسته عرضته لمقت الطقبات الممتازة التى كانت لاترضى بالتنازل عما تحسبه حقوقاً مكتسبة لها وتقاوم كل مساس بها، ولذا لم تجد تلك الطبقات مشقة فى استغلال ضعف الملك والتخلص من الوزير المصلح.

- **نيكر**: تولى (نيكر) وزارة المالية بعد ترجو وكانت له خبرة مالية واسعة لاشتغاله قبل توليته الحكم بأعمال المصارف (البنوك) فى جنيف ، وكان حتى سنة ١٧٩٠ أحب رجال الدولة عند عامة الشعب فى فرنسا نظراً لنزاهته وسمو أخلاقه (١) ووثيق ارتباطه برجال الادب فى عصره . ولكنه لم يكن سياسياً كبيراً بقدر ما كان مالياً بارعاً ، إذ أنه لم ير ضرورة لتغيير نظام الدولة المالى او الادارى تغييراً جوهرياً ، متعقداً أنه يستطيع إصلاح الحالة بالتشدد فى الاقتصاد فى المصروفات العامة ، وبمهارته فى الحصول على ما تحتاج اليه الحكومة من القروض بأقل الأرباح . ولكن محاولاته فشلت بسبب اشتباك فرنسا إذ ذاك مع انجلترا فى حر استقلال الولايات المتحدة . وقد رأى نيكر أن اضطراب مالية فرنسا بسب اشتراكها فى تلك الحرب لا يمكن معالجته إلا بالاستعانه بالرأى العام ، فاصدر نشرة يشرح فيها للشعب سوء الحالة المالية ، وبذا أغض حاشية الملك التى اعتبرت تلك النشرة سابقة خطرة لاثارة الرأى العام ، ولذا أقيل نيكر من الوزارة سنة١٧٨١ ولم يعد إليها إلا بعد أن أزف الوقت وصارت الثورة على الأبواب .

- **كالن**: تولى (كالن) وزارة المالية بعد نيكر وبقى فيها من سنة ١٧٨١ الى سنة ١٧٨٧ وكان يعتمد فى سلطته على رضاء حاشية الملك عنه ، ولذا لم يعمل على كبح اسرافها وامتيازاتها ، وكانت سياسته المالية تتلخص فى اقتراض ديون متوالية بأرباح متدرجة فى الارتفاع . ولكنه لم يلبث طويلاً حتى أيقن كسلفائه بأن حل المشكلة المالية يتوقف على مصارحة الشعب بحقيقة الموقف والاستعانة على الاصلاح بتعضيد الرأى العام ، ولذا عمد الى استخدام إحدى وسائل الحكم التى كانت متبعة فى القرون السابقة وهى أن يدعو الملك مجلساً من "الأعيان" ليدرس الحالة المالية ويشير على الحكومة بما يراه من وسائل الاصلاح . ولم يكن لهذا المجلس أدنى صفة

نيابية او سلطة فعلية إذ كان أعضاؤه من الطبقات الممتازة . وكان الرجاء معقوداً هذا المجلس ان ينصح بفرض الضرائب على تلك الطبقات ولكنه لم يفعل بل أشار بضرورة استدعاء "مجلس طبقات الأمة" لاعتقاده بأنه الهيأة الوحيدة التى تستطيع معالجة الحالة .

غير أن مجلس طبقات الأمة لم يسبق اجتماعه منذ سنة ١٦١٤ وكان لا يعرف شيئاً عن نظام اجتماعه ومدى سلطته سوى المؤرخون والمهتمون بدراسة أنظمة الحكم القديمة ، وكان هذا المجلس عاجزاً بحكم تكوينه ونظام اجتماعه عن مساعدة الحكومة فى وقت محنتها ، إذ كان نواب كل طبقة (وهى طبقة الأشراف ورجال الكنيسة والعامة) لا يملكون سوى عرض اقتراحاتهم على الحكومة ناء على ما يتجمع لديهم من المطال المكتوبة التى يقدمها اليهم ناخبوهم ، وبعد ذلك ينتهى عمل المجلس وينفض اجتماعه.

دى بريين – لما عجز "كالن" عن حل المشكلة المالية بمعاونة مجلس الأعيان ، وبما أن الملك كان لا يرى فائدة من استدعاء مجلس طبقات الأمة تولى (الكاردينال دين بريين) وزارة المالية ليقوم بالمحاولة الأخيرة لانقاذ الموقف ورأى أن يستخدم الملك حقه اشرعى فى فرض الضرائب على الطبقات الممتازة ، إذ أن سلطة الملك فى فرنسا شملت حق فرض الضرائب على من يشاء من السكان . غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل كسابقاتها لأن المراسيم الملكية كانت لا تصير نافذة فى فرنسا إلا بعد تسجيلها فى جمعية من المحامين تحمل أسماً غريباً ألا وهو "برلمان باريس" وقد رفض هذا البرلمان تسجيل المرسوم الملكى الخاص بفرض الضرائب على الطبقات الممتازة ، وذلك اعتماداً على سخط الرأى العام على النظام القائم ولرغبته الشديدة فى التخلص من الحكم الاستبدادى وفى تكوين مجلس نيابى يتكلم باسم الامة ويعمل مافيه مصلحتها .

ونظراً لضعف إرادة لويس السادس عشر اضطر فى النهاية الى

الاستسلام لقوة الرأى العام ، فأقال الرأى العام ، فأقال دى بريين وعين نيكر بدلا منه ، ثم أمر باستدعاء مجلس طبقات الأمة فعقد اجتماعه لأول مرة فى مايو سنة ١٧٨٩ فى قصر فرسايل على مسافة ١٢ ميلاً من باريس .

النتائج الاقتصادية لقيام الثورة :

إن أغلب النتائج الاجتماعية التى سبقت الاشارة اليها يصح اعتارها من النتائج الاقتصادية أيضاً ، لأن تحسن حالة الفرد من الوجهة الاجتماعية لاد أن يعود عليه بالمنفعة المادية . فالغاء السخرة مثلاً وفتح أبواب الوظائف الرفيعة قد أزالا حيفا كبيراً عن عاتق أغلبية الشعب ، كما أن ذلك أدى إلى زيادة مقدرة الأفراد على الكسب والتقدم المادى.

غير أن الثورة الفرنسية عملت مباشرة على تحسين الحالة الاقتصادية فى البلاد وذلك بالوسائل الآتية:

١- **نشر الملكية الصغيرة:** كانت الملكية الصغيرة موجودة فى فرنسا قل قيام الثورة غير أنها لم تكثر وتصبح من أهم ما يميز فرنسا اجتماعياً واقتصادياً إلا بعدها . ويرجع ذلك إلى حسن العلاقة الذى تجلى فى اجتماع الجمعية الأهلية فى ٤ أغسطس بين نواب العامة ونوا الأشراف والكنيسة لم يلبث طويلاً ، وسرعان ما حل الخصام محل الوئام نظراً لتضار المصالح ينهم ، ولما عجر الأشراف عن مقاومة الثوار سواء أكان لك الحيلة أم بالقوة عمدوا إلى المهاجرة من فرنسا الى الدول المجاورة لها كانجلترا وبروسيا والنمسا لكى يألبوا حكومات أوربا الرجعية ضد فرنسا الثائرة ، وكان مجهود أولئك المهاجرين فى بث الدعوة ضد بلادهم من أكبر أسباب الحروب التى نشبت بين أوربا وفرنسا إبان الثورة . ولذا كان طبيعياً أن تعمد حكومة فرنسا إلى محاربة الأشراف بكل الوسائل بعد أن أثبتوا خيانتهم للوطن وانضمامهم الى

جانب اعداء لادهم ، فقتلت منهم من لم يتمكن من الهرب واستولت على جميع املاك الأشراف والكنيسة . وقضت ببيعها للمزارعين بأبسط الشروط ، وذلك لكى تنتقم من أعداء الوطن وتعمل على تحسين حالة سكان الريف فى وقت واحد .

وقد نجم عن ذلك أن ظهرت فى فرنسا طبقة كبيرة من صغار الملاك كانت شديدة الاخلاص للثورة وعظيمة التمسك نتائجها ، لانها حولت بؤسها نعيماً ، وفقرها غنى ، وشظفها قناعة ورضى ، ولا ريب أن فرنسا جنت فوائد جليلة من انتشار الملكية الصغيرة فيها ويمكن تلخيصها فيما يأتى:

(أ) زيادة الانتاج الزراعى واتساع المساحة المزروعة ، لأن المالك الصغير أكثر عناية باستثمار ارضه من المالك الكبير .

(ب) زيادة العدالة فى توزيع الثروة الأهلية . لأن مكاسب الزراعة صارت من نصيب عدد كبير من السكان عد أن كانت محصورة فى أيدى قليلة.

(ج) زيادة استقرار النظام الاجتماعى سبب رضاء المرزاعين عن حالتهم بدليل أنه على الرغم من تعدد الانقلابات السياسية فى فرنسا فى القرن التاسع عشر فان نظامها الاجتماعى بقى ثاتاً ومستقراً ولم يتغير بتغير الحالة السياسية .

(د) نمو الروح القومية وتحسن الروح المعنوية فى الشعب ، إذ أن امتلاك الفرد لجزء من ارض الوطن من أوى العوامل لزيادة احترامه لنفسه واهتمامه بشئون بلاده التى اصبح يرتبط ها برابطة المصلحة المادية المشتركة ، فضلاً عن انه يشبع غريزة قوية فى جميع الناس ، هي غريزة الملكية.

ولا جرم أن انتشار الملكية الصغيرة يعتبر حق أجل الخدمات الاقتصادية

التى أدتها الثورة لفرنسا.

٢- إغاء الحواجز الجمركية الداخلية وتحرير التجارة الداخلية والخارجية: كانت الجمارك الداخلية من أكبر العقبات فى سبيل رواج التجارة فى البلاد وأدت الى اختلاف أسعار السلع فى الاقاليم المختلفة وانتشار التهريب واختلال الامن . ولذا كان إلغاؤها خدمة جليلة للتجارة الداخلية التى أخذت تنتقل بلا عائق فى جميع أنحاء البلاد . وقد أكتفت فرنسا بوضع ضرائب جمركية معتدلة على حدودها الخارجية، وبذا كانت فى طليعة الدول المتبعة لحرية التجارة ، مما أدى إلى نشاط تجارتها الخارجية نشاطاً واضحاً .

٣- إلغاء النقابات الطائفية وكل ما يحد من حرية العمل والعمال : أصدرت الجمعية الأهلية فى ١٤ يونيو سنة ١٧٩١ قانوناً لتنظيم التجارة والمهن الحرة ، غير أن هذا القانون كان شديد الغلو فى تحظير الارتباطات بين العمال بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين أصحاب الأعمال ، وذلك خشية أن تعود النقابات الطائفية الى الظهور . فصار مما يعاقب عليه قانوناً إضراب العمال أو رفض أصحاب العمل تشغيلهم إلا بشروط خاصة . ولم تعترف الحكومة الفرنسية بحق العمال فى تكوين النقابات والدفاع عن مصالحهم المشتركة ولو أدى ذلك إلى الاضراب ، إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر.

٤- تعديل نظام الضرائب بتقرير مبدأ مساواة جميع الأفراد فى الخضوع لنظام الضرائب وإلغاء جميع ضرائب العصر القديم التى كانت مجحفة بالشعب مثل ضريبة العقار وضريبة الملح والقضاء على أغل الضرائب غير المباشرة التى احتملها الفقير والغنى على السواء كالضرائب الجمركية وأنواع الاحتكار ، وأوجدت حكومة الثورة كثيراً من الضرائب المباشرة لكي تميز

بين الغنى والفقير ، مثال ذلك ضريبة العقار الثابته المقدار، وضريبة الدخل، وضريبة المهن التى يدفعها التجار والمشتغلون بالمهن الحرة .

وعلى الرغم من أن نظام الضرائب فى فرنسا قد تعدل كثيراً فى السنوات التالية إلا المبدأ الأساسى الذى اوجدته الثورة لم يتغير كثيراً ، إذ بقيت الضرائب المباشرة أهم مورد لايراد الدولة بدلاً من الضرائب غير الباشرة .